ديونٌ بلا شفافية... كيف تحوَّل الجدل حول الدَّين العام في مصر إلى سباق أرقام يخفي الأزمة الحقيقية؟

الخميس 22 يناير 2026 08:00 م

لم يَعُـد النقـاش حول الـدَّين العـام في مصـر نقاشًا فنيًّا أو اقتصاديًّا جادًّا، بقـدر ما صار ساحـةً تتزاحم فيها الخطابات السياسـية و"العروض" الإعلامية التي تتفاخر بـ"هبوط تاريخي" في المؤشرات أو "إنجازات رقمية" لا تعكس واقع المواطن المُثقَل بالضرائب وغلاء المعيشة.

خلف هذه الأرقام تتوارى أسـئلة جوهرية: ما حقيقة العبء السيادي الفعلي؟ كيف تُدار المالية العامة؟ وهل نحن أمام مسار إصلاح حقيقي أم مجرد تخريجات محاسبية تؤجِّل الانفجار؟

في هذا السـياق، قدّم حزب العدل ومركز العدل لدراسات السـياسات العامة تدخلًا رقابيًّا مختلفًا، لا يكتفي بالاحتجاج أو إطلاق الشعارات، بل يسـعى إلى إعادة تأسـيس النقاش على أسـس مؤسسية وقانونية واقتصادية صارمة، تكشف الخلل في طريقة تعريف الدَّين وقياسه وإدارته، قبل الحديث عن أي حلول أو "إنجازات".

أرقام الدَّين... استعراض سياسي بلا مساءلة حقيقية

ينطلق الخطـاب الرسـمي في مصـر من افتراض مبسّط وخطير في الوقت ذاته: أن المشـكلة في حجم الـدَّين فقط، وأن الإنجاز يُقاس بعـدد النقاط التي تنخفض بها نسـبة الـدَّين إلى الناتـج المحلي، أو بقـدرة الحكومة على إعلان رقم جديد يُسوَّق باعتباره "هبوطًا تاريخيًّا". وهنا يتحوَّل التحدي إلى سؤال واحد: كيف نُخفِّض الرقم؟ بدل أن يكون: كيف وصلنا إلى هذا الرقم؟ وما هي كلفة استمراره؟

هـذا المنطق يختزل نقاشًا شديـد التعقيد في مقارنة رقمين بين عامين، ويتجاهل المسار الكامل الذي أنتج هذا الدَّين، من سـياسات إنفاق غير منضـبطة، وتوسُّع في الاقتراض، وضعف في الرقابة على الهيئات والكيانات الاقتصادية التابعة للدولة. وهكذا يصبح النقاش حول الدَّين ساحة صراع على "جملة سياسية" أو "عنوان إعلامي" أكثر منه مساءلة حقيقية للسياسات العامة.

حزب العـدل، في تـدخّلاته الرقابية، لم يذهب إلى الرقم فقط، بل إلى الإطار نفسه: كيف يُعرَّف الدَّين؟ ما نطاقه القانوني؟ من يحاسب من؟ وما الحدود التي يجب أن تلتزم بها الحكومة في إدارة المال العام، حتى لا تتحوَّل الديون إلى أداة لإخفاء العجز لا لمعالجته؟

من إعادة تعريف الدَّين إلى فضح "ميزانيات الظل" في الدولة

أوّل تـدخل رقابي لحزب العـدل اسـتهدف تعريف الدَّين العام نفسه. فبحسب القانون، يجب قياس الدَّين على مسـتوى "الحكومة العامة"، أي الحكومـة المركزية، والهيئات الاقتصادية، والإدارة المحلية، لا على جزء واحد فقط هو الموازنة العامة للدولة. لكن ما يحدث عمليًّا هو الاكتفاء بجزء من الصورة، ما يسمح بإظهار "تحسُّن شكلي" في المؤشرات عبر إخفاء التزامات حقيقية خارج إطار الموازنة.

هذا التدخل لم يكن تقنيًّا بحتًا، بل تأسيسـيًّا: فهو يعيد النقاش إلى قاعدة واضـحة مفادها أن أي حديث عن خفض الدَّين بلا اتفاق مسبق على ما نعنيه بكلمة "الدَّين" هو خداع متعمَّد للرأي العام. فالاستناد إلى مؤشرات مجتزأة يفتح الباب أمام التلاعب بالأرقام بدلًا من إصلاح السياسات.

ومن إعادة تعريف نطاق الـدَّين، انتقل حزب العـدل إلى ملف "وحـدة الموازنـة" ودمج الهيئات الاقتصادية، ليس كشـعار إصـلاحي، بل كسؤال رقـابي مباشـر: هـل هناك جـدول زمني واضـح لدمـج الموازنات؟ هل يجري الدمـج فعليًّا في الإيرادات والمصـروفات، أم يقتصـر على عرض شكلي؟ وهل تخضع الهيئات الاقتصادية لنفس قواعد الرقابة والانضباط المالي أم تُدار كجزر منعزلة خارج الرصد العام؟

وجود "موازنات في الظل" يسـمح بترحيل التزامات ضخمة إلى خارج المؤشرات الرسمية، وبالتالي تضليل الرأي العام بشأن الحجم الحقيقي للـدَّين السـيادي. هنـا يصـبح الدمـج الحقيقي للهيئات الاقتصاديـة ووحـدة الموازنـة شـرطًا لا غنى عنه لكشف الصورة الكاملـة، لا مجرد مادة لخطابات الإصلاح على الورق.

دين قصير الأجل وسيولة مشتتة... إدارة ترحِّل الأزمة ولا تحلها

في مرحلة أكثر عمقًا، انتقل الاشتباك الرقابي من إطار تعريف الدَّين وبنية الموازنة إلى صلب إدارة الدَّين ذاته.

الخطاب الحكومي يميل إلى التركيز على حجم الـدَّين أو نسـبته، لكن التـدخُّل الرقابي لحزب العـدل وضع اليد على نقطة أخطر: تركيبة الدَّين وأدواته وآجاله، وما إذا كانت إدارة الدَّين تخفف المخاطر أم تضاعفها.

توسُّع الحكومة في أدوات الدَّين قصير الأجل، مع استمرار الضغوط على مؤشرات الاستدامة المالية، يعني عمليًّا أن الدولة تُؤج

تقارير

من "30 مليون بيضة" إلى مليون فقط.. فشل جديد لمشروع السيسي وسط غلاء ينهش الفقراء
الثلاثاء 28 أكتوبر 2025 10:20 م

تقارير

شاهد | | من تحت أنقاض غزة نطقت بالشهادة: رحلة أمريكية إلى الإيمان والمقاومة
الأحد 28 سبتمبر 2025 08:30 م

مقالات متعلقة

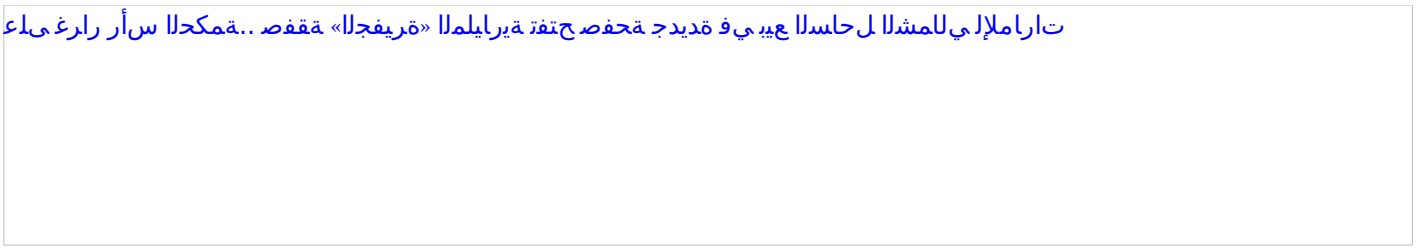

على غرار رأس الحكمة.. صفقة «الحفيرة» الملبارية تفتح صفحة جديدة في بيع الساحل الشمالي للإمارات

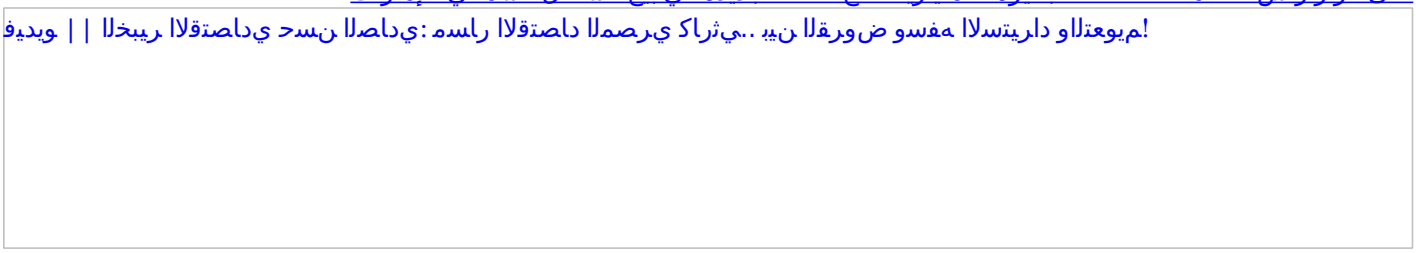

فيديو | | الخبير الاقتصادي حسن الصادي: مسار الاقتصاد المصري كارثي.. بين القروض وسفه الاستيراد والتعويم!

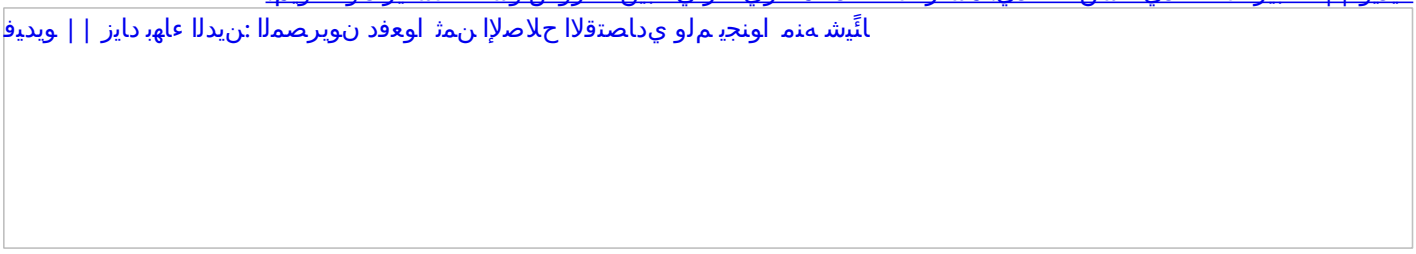

فيديو | | زياد بهاء الدين: المصريون دفعوا ثمن الإصلاح الاقتصادي ولم يجنوا منه شيئًا

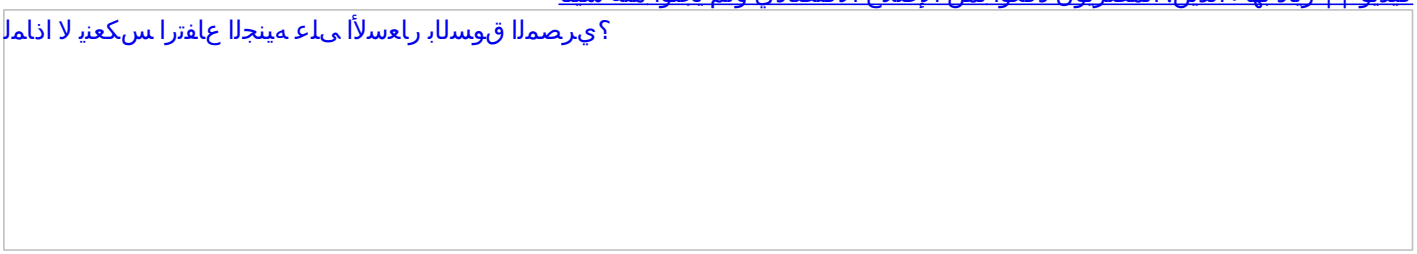

لماذا لا ينعكس ارتفاع الجنيه على الأسعار بالسوق المصري؟

- التكنولوجيا
- دعوة
- التنمية البشرية
- الأسرة
- ميديا

- الأخبار
- المقالات
- تقارير
- الرياضة
- تراث
- حقوق وحريات

-
-
-
-
-
-

أدخل بريدك الإلكتروني
إشترك

جميع الحقوق محفوظة لموقع نافذة مصر © 2026